

ازدواجية الخطاب تدخل النهضة في أزمة هوية تهدد مستقبلها

الرهان على قيس سعيد آخر أوراق النهضة لتجنب زلزال جديد في التشريعية

نتائج الرئاسية تبرك حسابات الانتخابات البرلمانية في تونس

التقدمية، محذرا في نفس الوقت من "خطورة دخول الانتخابات التشريعية القادمة بشكل مشتت".

وكان يوسف الشاهد قد خاض الدور الأول من الاستحقاق الرئاسي المبكر، حصل على نسبة 7.4 بالمئة من الأصوات، لباتي في المرتبة الخامسة، وذلك بعد المرشح عبد الكريم الزبيدي الذي حصل على نسبة 10.7 بالمئة من الأصوات الناخبين، لباتي في المرتبة الرابعة خلف مرشح حركة النهضة، عبد الفتاح مورو الذي حصل على نسبة 12.9 بالمئة من أصوات الناخبين.

وترافقت دعوة الشاهد، مع اندفاع رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي نحو إيقاف اصطفايات العام 2011 التي قادتها حركته، من خلال إعادة كلمات "الثورة" على أمل توظيفها في الحسابات الانتخابية التي تملها علاقته الموثورة مع أعضاء حركته، بعد فشل مرشحه عبد الفتاح مورو في الاستحقاق الرئاسي.

يرى مراقبون أن الخشية التي عثر عنها الشاهد مشروعة ومثيرة لقلق مختلف القوى السياسية.

وتتسع مساحة القلق بالنظر إلى المعادلات السياسية التي أملتتها خارطة المرشحين لخوض الاستحقاق التشريعي الذي تتواصل حاليا حملاته الانتخابية في مناخ متطبد تسببت فيه نتائج الدور الأول من الاستحقاق الرئاسي التي عكست وضعا ضبابيا بخيارات صعبة ومُعقدة.

وانطلقت تلك الحملات الانتخابية في الرابع عشر من الشهر الجاري، على أن تتواصل على مدى 21 يوما، حيث ستفتتح صناديق الاقتراع يوم السادس من أكتوبر القادم، لاختيار أعضاء مجلس النواب (البرلمان) الجديد البالغ عددهم 217 نائبا.

ويتنافس في هذا الاستحقاق التشريعي، 14177 مرشحا توزعوا على أكثر من 1433 قائمة في مجمل الدوائر الانتخابية، توزعت بين قوائم حزبية (648 قائمة)، وانقلابية (132 قائمة)، وأخرى مستقلة (653 قائمة).

ويشبه هذا التنافس بين القوى الحزبية بان نتائج هذا الاستحقاق التشريعي، وطريقة التعاطي معها، قد تدخل البلاد في مازق سياسي خطير، خاصة وأن كل الدلائل تؤكد أنها مرشحة لأن تلحق انهيارات إضافية بالتوازنات الراهنة إلى درجة يصعب معها تشكيل الحكومة القادمة.

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - تزداد المخاوف في تونس من ارتدادات النتائج الأولية للدور الأول من الاستحقاق الرئاسي، على الانتخابات التشريعية التي انطلقت حملاتها وسط أجواء تنذر بالكثير من المتغيرات في المشهد السياسي الراهن الذي دخل في سياق يشي بمواجهات مفتوحة على كل الاحتمالات.

وأربكت النتائج التي أظهرت تاهل المرشحين قيس سعيد، ونبيل القروي، إلى الدور الثاني من هذا الاستحقاق الرئاسي، حسابات غالبية الأحزاب التي سارعت إلى تغيير تكتيكاتها، وضامين شعاراتها السياسية في مسعى لاحتواء تلك الارتدادات.

وشمل الارتباك المرجح أن تتسع دائرته، حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، وكذلك أيضا حزب "تحيا تونس" برئاسة رئيس الحكومة يوسف الشاهد، حيث تبدل خطابها السياسي على وقع النزوع نحو محاولة إعادة الاستقطاب الثاني الذي حكم المشهد السياسي في البلاد خلال انتخابات العام 2014.

وتعكس المواقف السياسية المُعلنة أن تلك النزعة بدأت تفرز إيقاعها على مجمل التحركات الجارية التي تخلق من الحديث عن ضرورة بلورة تحالفات جديدة لضمان عوامل النجاح في الانتخابات التشريعية القادمة، وذلك على قاعدة اصطفايات حزبية وبعناوين لا تخفي الهواجس المُقلقة من دخول البلاد في أزمة جديدة غير مسبوقة.

وفي هذا السياق، دعا رئيس الحكومة يوسف الشاهد، وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي، إلى الحوار لتوحيد ما وصفه بـ"العائلة الوسطية التقدمية" خلال الانتخابات التشريعية القادمة، حيث قال في تصريح لإذاعة "موزايك أف أم" المحلية التونسية "أدعو عبد الكريم الزبيدي للجلوس إلى طاولة النقاش قبل الانتخابات التشريعية، لإنقاذ البلاد والنجاح في تشكيل كتلة برلمانية".

وأقر الشاهد بأنه "فشل في تجميع القوى الواسطة قبل الانتخابات الرئاسية"، لكنه أكد في المقابل استعداد "للنقاش، والبحث عن آليات لتوحيد صف العائلة الوسطية داخل الحركة".



العودة إلى خطابات ما قبل 2014 لتقادي زلزال جديد

الأوسط حمزة المدب أن "هناك أزمة هوية داخل الحزب، حيث لم يستطع المرور إلى المدنية بتقديم حلول اقتصادية واجتماعية للتونسيين الذين يعانون من مشاكل البطالة وارتفاع الأسعار ونسبة التضخم.

ويعتبر زبير الشهودي، المدير السابق لمكتب رئيس الحزب راشد الغنوشي من جهته، أن "الفارق بين مورو وقيس سعيد، ولكن سعيد انتخب لأنه خارج دائرة الحكم".

ويضيف "على الغنوشي أن يرحل. هناك رغبة في أن يرحل جيل الغنوشي والباجي" قائد السبسي، الرئيس الراحل الذي حتمت وفاته إجراءات انتخابات رئاسية مبكرة.

ويتابع "النهضة تطعت مع النظام وميكانيزمات الدولة وأصبحت غير قادرة على إيجاد الحلول المتعلقة أساسا بالبعد الاجتماعي والاقتصادي". ورغم أن النهضة حاولت منذ 2011 حاولت تقديم نفسها على أنها تمارس أداء سياسيا مترفعا عن المصالح والحزبية، فإنها لم تنجح في اقتراح حلول للوضع الاقتصادي وسياسات الحكومة التي خيبت آمال التونسيين. في المقابل، علل الغنوشي الهزيمة في تصريح إعلامي بالقول إن الحركة لم تستعد جيدا للانتخابات. وقال "دخلنا

تتمر حركة النهضة في تونس عقب هزيمة مرشحها عبد الفتاح مورو في الانتخابات الرئاسية، بأزمة داخلية وصفت بأن مردها الوقوع في أزمة هوية ترجمتها ازدواجية الخطاب المتأرجح بين المدنية والإسلامية. وحملت قيادات النهضة رئيس الحركة راشد الغنوشي مسؤولية الفشل، واتهمته بالسيطرة على كل القرارات السياسية التي أدت إلى فشل الحركة في الانتخابات الرئاسية وذلك بمعية صهره القيادي رفيق عبد السلام.

القانون الدستوري قيس سعيد ورجل الإعلام نبيل القروي إلى الدور الثاني. ونال مرشح حركة النهضة عبد الفتاح مورو 434 ألفا و530 صوتا وحل ثالثا من مجموع ناخبين تجاوز ثلاثة ملايين. ويرى المحلل السياسي التونسي صلاح الدين الجورشي أن النهضة لا تزال "تتأرجح بين الإسلامية والمدنية وهذا يضعفها"، معتبرا أن هذا "أحد أسباب تراجعها".

وأعلنت النهضة في مؤتمرها العاشر عام 2016 عن تغيير توجهها من الإسلامي إلى المدني، لكنها "لم تتخذ موقفا واضحا مثلا في مسألة المساواة في الميراث التي حسم فيها قيس سعيد وكان واضحا"، بحسب الجورشي. وكان سعيد واضحا في مواقفه بقوله إن "القرآن واضح" في مسألة تقسيم الميراث وينص على أن المرأة ترث ثلث نصيب الرجل. ويرى الباحث في مركز كارنيغي للشرق

تونس - دفعت الهزيمة التي تلقتها حركة النهضة الإسلامية في الانتخابات الرئاسية إلى بروز مؤشرات سياسية تؤكد غضب الكثير من القيادات والقواعد من تفرّد زعيم الحركة راشد الغنوشي بكل القرارات المتخذة داخل هيكل الحزب.



وخرجت النهضة من الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية بهزيمة، نتيجة ما وصفه مراقبون بوقوع الحركة في "أزمة هوية" نظرا إلى إخفاؤها في الفصل بين إسلاميتها وسياساتها وعجزها عن تقديم حلول للأزمة الاجتماعية والمعيشية. وأفضت الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية إلى مرور المرشحين استاذ

الجزائر تراجع سجلات الناخبين

الجزائر - انطلقت الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر الأحد في إجراء عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، استعدادا للانتخابات الرئاسية المقررة يوم 12 ديسمبر المقبل. وتقوم عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية إلى غاية 6 أكتوبر المقبل، طبقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

ووفق ما نقلته وكالة الأنباء الجزائرية الأحد، فإنه في إطار ضمان حسن العملية فإن مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية تبقى مفتوحة طوال أيام الأسبوع، أما الناخبون المقيدون في الخارج فيتعين عليهم التوجه في الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية لتسجيل أنفسهم وفقا لنفس الإجراءات.

وكان الرئيس الجزائري عبد القادر بن صالح قد وقع الأحد الماضي على المرسوم المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخاب رئيس الجمهورية والذي يتضمن مراجعة استثنائية للقوائم الانتخابية.

ومن أبرز المرشحين الذين سجلوا الاستمارات للترشح للانتخابات الرئاسية، رئيس حزب لآح الحريات، علي بن فليس، ورئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قريبة، ورئيس حزب جبهة المستقبل عبدالعزيز بلعيد.

العثماني يعرض على العاهل المغربي حكومته المعدلة

الحكومة يدخل في خاتمة استسعار حالة التباطؤ في تفعيل خطاب العرش الأخير.

وأضاف لـ"العرب" أن الاستفسار يتضمن رسالة واضحة إلى الأحزاب السياسية مفادها حثها على التجاوب البناء مع مسألة التعديل الحكومي ووضع شروط موضوعية لهذا التعديل. وسبق للأمانة العامة للمعدلة والتنمية أن ناقشت في اجتماع لها، موضوع التعديل الحكومي، حيث تقدمت أعضاءها بأفكار ومقترحات قاربت الهيكلية وشروط تحقيق النجاعة أكثر في العمل الحكومي دون تناول موضوع عن الحقائق والأسماء. والتقى العثماني زعماء أحزاب الأغلبية، كل على أفراد من أجل عرض تصور لهيكلية حكومية وتلقي مقترحات حلفائه بهذا الشأن.

وقالت مصادر مطلعة إن المشاورات التي أجراها رئيس الحكومة مع رؤساء أحزاب التحالف الحكومي كانت منصبية حول الهيكلية، وأن جولة أخرى ستبدأ الأسبوع المقبل لتحديد الأسماء.

وقال نزار بركة، الأمين العام لحزب الاستقلال، إنه "بعد أكثر من خمسين يوما على خطاب العرش مكونات الحكومة لم تتوصل إلى الهيكلية المطلوبة، وهو ما يعتبر استهتارا بمصالح الوطن"، محذرا مما أسماه "خطورة الانزواء دون أن تضطلع الحكومة بدورها".

الملك محمد السادس كما وقع سابقا، مع تقديم التوضيحات الضرورية. ويعتقد رضا الفلاح، الأستاذ الجامعي، أن ما يفهم من استقبال رئيس

مشروطا زنيا، بانطلاق السنة السياسية الحالية. وشدد على أنه في حال قدر سعدالدين العثماني أن التكليف يحتاج إلى وقت إضافي فيجب أن يطلبه من

وأكد البرلمان نيبيل الأندلسي لـ"العرب" أن الاستفسار عن تقدم رئيس الحكومة في مشاوراته، يبقى عاديا جدا، على اعتبار أن "التكليف الملكي" كان



العاهل المغربي يستقبل العثماني بعد قرابة شهرين من خطاب العرش

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - استفسر العاهل المغربي الملك محمد السادس، رئيس الحكومة سعدالدين العثماني، عن تفعيل التوجيهات الملكية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليو الماضي. وجاء استفسار العاهل المغربي السبت خلال استقباله رئيس الحكومة العثماني. وأكد الديوان الملكي أن التوجيهات الملكية تتعلق بما توصل إليه العثماني بشأن التعديل الوزاري المرتقب. وكان سعدالدين العثماني قد أعلن رسميا، الخميس الماضي، أنه كلف من طرف الملك محمد السادس بتقديم مقترحات أسماء جديدة للمناصب الحكومية والإدارية قصد إجراء تعديل وزاري في الأيام المقبلة.

وأكد المتحدث باسم الحكومة مصطفى الخلفي، أنه "سيتم الإعلان عن نتائج المشاورات وفقا لأحكام الدستور". وقالت مصادر مطلعة إن رئيس الحكومة لا يمر بأي ضغط وأنه عازم على أن تكون التشكيلة الحكومية المعدلة جاهزة قبل افتتاح الدورة التشريعية القادمة. وأن عدد الحقائق سيتقلص إلى ما بين 24 و26 وزارة.